

تأثير العوامل الخارجية (السياسية و الأمنية) على عملية الإصلاح السياسي في منطقة المغرب العربي

The impact of external factors (political and security) on the process of political reform in the Maghreb region

وحيدة كحول¹، عمر فرحاتي²

¹ جامعة محمد خيضر – بسكرة- wahida.kahoul@univ-biskra.dz

² جامعة حمه لحضر – الوادي- recteur@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/01 تاريخ القبول: 2023/06/04 تاريخ النشر: 2023/06/15

ملخص:

تركزت الإصلاحات السياسية بدول المغرب العربي بعدما شهدت أغلبها حركة سياسية لم تعهدها منذ استقلالها ، فالحراك الاجتماعي الذي بدأت شرارته الأولى في تونس مع نهاية عام الألفان وعشرة وسمي بثورة الياسمين انتقلت عدواه لعدد الدول العربية لاسيما ليبيا و المغرب مغاربيا وفي وقت لاحق الجزائر حيث تنوعت و تطورت تجارب دول المغرب العربي منذ بداية حراكها وفقا للخصوصية السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي كانت تعيشها كل دولة ، بالإضافة إلى مدى تحكم القوى الخارجية في تحديد بعض مخرجات الأنظمة السياسية فيها سواء قبل الحراك أو بعده . ويهدف هذا البحث لإبراز أهم المحددات الخارجية في المجالين السياسي والأمني وتأثيرهما على عملية الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي .

كلمات مفتاحية: الإصلاح السياسي ، العوامل السياسية والأمنية الخارجية ، المغرب العربي

Abstract:

Political reforms were concentrated in the countries of the Arab Maghreb, after most of them witnessed a political movement that they had not seen since their independence. The experiences of the Arab Maghreb countries since the beginning of their movement according to the political, economic and even social specificity that each country was experiencing, in addition to the extent to which external powers control determining some of the outputs of the political systems in them, whether before or after the movement.

Keywords: political reform, external political and security factors, the Arab Maghreb

المؤلف المرسل: وحيدة كحول الإيميل: wahida.kahoul@univ-biskra.dz

تأثير العوامل الخارجية (السياسية و الأمنية) على عملية الإصلاح السياسي في منطقة المغرب العربي مقدمة:

يرتكز مفهوم الإصلاح السياسي على أساس جوهري مفاده إزالة الخلل والفساد الذي قد يمس النظام السياسي بمختلف مكوناته ومؤسساته ، كما أن عملية الإصلاح تتأثر بعدد المتغيرات الداخلية و الخارجية والتي تؤثر بدورها على مسار الإصلاحات إما بالتعجيل أو بالتأجيل. و يعد الإصلاح السياسي في الدول العربية من بين ابرز التحديات التي تواجهها ، ذلك أن تفعيل الميكانيزمات والآليات الديمقراطية التي تجسد ذلك ، تؤدي بشكل أو بآخر إلى حالة الاستقرار المنشودة الذي تهدف إليه مختلف الأنظمة السياسية ، و دول المغرب العربي ليست بمنأى على موجات الديمقراطية التي شهدتها النظام الدولي منذ أكثر من نصف قرن ، وقد أثرت أحداث نهاية سنة الألفان وعشرة في تونس على المسار الديمقراطي في كل العالم العربي حيث أدت إلى جملة من التغييرات السياسية والاجتماعية .

ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية: ما مدى تأثير العوامل الخارجية تحديدا السياسية والأمنية على عملية الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي ؟

الفرضيات :

- أ- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت من أهم التداعيات الأمنية الدولية الممهدة لعملية الإصلاح بالمغرب العربي .
- ب- يعد مشروع الشرق الأوسط الكبير بداية الألفية الجديدة متغير جوهري في مسار الإصلاحات السياسية بدول المغرب العربي .
- ت- أن المتطلبات الخارجية التي تفرضها الدول الكبرى على دول المغرب العربي لضمان عملية الإصلاح تخدم مصالحها بدرجة أساسية .

1. مفهوم الإصلاح السياسي

1.2. تعريف الإصلاح السياسي اللغوي:

اقترن لفظ الإصلاح بلفظ نقيض ألا وهو الإفساد أو الفساد فقد ورد في المعاجم العربية أن الإصلاح نقيض الإفساد والاستصلاح نقيض الاستفساد. إن الإصلاح من الناحية اللغوية يحتاج لتعريف مضاده من الألفاظ وهو لفظ الفساد الذي يختلف مبنى ومعنى عن لفظ الإصلاح فما جاء هذا الأخير إلا ليرمم ما أفسده الأول .

ظاهرة الفساد نشأت مع المظاهر الأولى للمجتمعات الإنسانية، فالأقوام التي سكنت ما بين النهرين قد عرفت هذه الظاهرة ودعت للإصلاح ، أما في وادي النيل فقد

أ.وحيدة كحول ، أ.د عمر فرحاتي

جاءت الدعوة إلى قيام علاقات سلمية في الدولة والحكم ، ولم يخل المجتمع الإغريقي والصيني من ذلك . (علوي، 2012، صفحة 11) وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على انتشار كلا الظاهرتين لأنهما في تواتر مستمر كما الليل والنهار .

فسد الشيء يفسد فسادا فسودا وهو فاسد وفسيد ، وتفسد القوم ، تدابروا وقطعوا الأرحام والمفسدة خلاف المصلحة ، والاستفساد خلاف الاستصلاح ، وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد ، وأفسد الشيء إذا أباره أو أهلكه . والفساد خروج الشيء عن الاعتدال ، قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا ، و يضاده الإصلاح ، وقيل الفساد الجذب في البر والبحر تبعاً لقوله تعالى : "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" (الرُّوم - 41) وقد ذكرت في القرآن الكريم من مادة فسد خمسين كلمة. (حسني، 2017 ، صفحة 20). وأصلح الشيء بعد فساد: أقامه. وأصلح الدابة: أحسن إليها فصلحت. وفي التهذيب: تقول أصلحت إلى الدابة إذا أحسنت إليها .والصلح : تصالح القوم بينهم .والصلح :السلم. وقد اصطلحوا وصالحو وأصلحو وتصالحو واصالحو، مشددة الصاد، قلبوا التاء صاذا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد. وقوم صلوح: متصالحون، كأنهم وصفوا بالمصدر.والصلاح، بكسر الصاد: مصدر المصالحة والعرب تؤنثها، والاسم الصلح، يذكر ويؤنث. وأصلح ما بينهم وصالحهم مصالحة وصلحا، قال بشر ابن أبي خازم: يسومون الصلاح بذات كهف، وما فيها لهم سلع وقار وقوله: وما فيها أي وما في المصالحة ولذلك أنت الصلاح. وصلاح: من أسماء مكة، شرفها الله تعالى، يجوز أن يكون من الصلح لقوله عز وجل: " حرما آمنا" ويجوز أن يكون من الصلاح. وقال ابن بري: وصلاح اسم علم لمكة ،وقد سمت العرب صالحا ومصلحا وصليحا . (منظور، 1405هـ ، صفحة 517)

1.2. التعريف الاصطلاحي للإصلاح السياسي :

يتحدد تعريف الإصلاح اصطلاحاً وفقاً لنوع الإصلاح الذي يراد البحث فيه ، حيث تختلف التعريفات من مجال إلى آخر إلا أن أغلبها تدور حول معنى إزالة الفساد الذي يطرأ على الشيء، وإعادته إلى ما كان عليه من الصلاح والاعتدال والنفع، ويمكن الإشارة إلى البعض من هذه التعريفات :

فالإصلاح هو: "هو إزالة الخلل والفساد الطارئ على الشيء". وهو أيضا إرجاع الشيء إلى حالة اعتداله بإزالة ما طرأ عليه من الفساد.

يعرف معجم أكسفورد الإصلاح على أنه تعديل أو تغيير إلى الأفضل من بعض الحالات المعيبة المتعلقة بالمؤسسة أو بممارسة سياسية قمعية فاسدة ، وإزالة بعض التجاوزات أو الخطأ.(krieger, 2001, p. 718)

كما يعرف الإصلاح السياسي على أنه عملية يتم فيها إجراء تغييرات على "قواعد اللعبة" الرسمية - بما في ذلك القوانين واللوائح والمؤسسات - لمعالجة مشكلة

تأثير العوامل الخارجية (السياسية و الأمنية) على عملية الإصلاح السياسي في منطقة المغرب العربي
أو تحقيق هدف مثل النمو الاقتصادي أو حماية البيئة أو التخفيف من حدة الفقر.

(https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=72391, 2007) وعليه فإن

الإصلاح يشير إلى التغييرات في السياسات الحكومية أو القواعد المؤسسية لأن سياسات ومؤسسات الوضع الراهن لا تعمل بشكل جيد لتحقيق أهداف الرفاه الاقتصادي والتنمية ، كما تشير الإصلاحات إلى السياسات والمؤسسات البديلة المتاحة والتي من المرجح أن تؤدي دورها بشكل أفضل مستقبلا .

2. مجالات الإصلاح السياسي:

إن الحاجة للتغيير الجيد في كافة المجالات، جعلت من الإصلاح مطلباً رئيساً فيها، فقد شملت عملية الإصلاح كل المستويات ، و فعلت آلياته في عديد الميادين والقطاعات ، ولعل أهم المجالات التي يمكن التطرق إليها في هذا الصدد الاصطلاحين الدستوري والاقتصادي ، حيث يعتبران الدعامات الأساسية لعملية الإصلاح السياسي .

3.1. الإصلاح الدستوري:

أرتبط ظهور حركة الإصلاح الدستورية بنشأة حركة النهضة الأوروبية ، وقد تأسست على قاعدة رئيسية وهي استبدال الدساتير العرفية القائمة والتي اتصفت بالغموض إلى دساتير مكتوبة وهذا ما أعطى مجالا واسعا لتحكم السلطة السياسية حيث حققت حركة الدستورية الثبات والوضوح . (سويلم، 2014، صفحة 07)

تعود الجذور اللغوية لكلمة الدستور إلى الأصل الفارسي فهي رغم شيوعها ليست عربية ، وتحمل في اللغة الفارسية عديد المعان وإن كانت متقاربة منها الأساس ، الأصل أو الترخيص وقد دخلت القاموس السياسي في مرحلة متأخرة لم يحددها المؤرخون وصارت تعني القانون الأساسي الذي يبين أصول نظام الحكم. وفي المعجم الوسيط تعني كلمة الدستور الألفاظ الآتية :

- الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجنود ومرتباتهم.
 - القاعدة التي يعمل بمقتضاها.
 - في القانون مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ومدي سلطتها إزاء الأفراد.
- وفي اللغة الفرنسية تعني كلمة دستور التركيب أو البناء وتعني أيضا الترتيب . كما تعني أيضا مجموعة القوانين التي تبين النظام السياسي (سليمان، 2015 ، صفحة 21، 22) .

تهدف عملية الإصلاح الدستوري لإقامة تعديلات أساسية في أهم المجالات التي تقوم عليها الدولة ، فالقانون الأساسي للدولة ألا وهو الدستور بحاجة مستمرة في

أ.وحيدة كحول ، أ.د عمر فرحاتي

موائمته لمختلف الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدولة لاسيما في الدول النامية وتتحدد عناصر لزوم الإصلاح فيما يلي:

1- الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد : العقد الاجتماعي هو فكرة تعود إلى الإغريق حيث أشار أفلاطون في كتابه " القوانين " إلى فكرة العقد الاجتماعي المبرم بين الحكام والمحكومين والذي يتعهد بمقتضاه الحاكم بعدم فرض سلطته بطريقة عنيفة في مقابل تعهد المحكومين بعدم قلب نظام الحكم ، وفي القرن التاسع عشر عادت نظرية العقد الاجتماعي للظهور على يد كل من " هوبز " و "لوك" و "جان جاك روسو" والعقد وفقا لهؤلاء هو الذي نشأت بمقتضاه المجتمعات السياسية نتيجة للإرادة المشتركة لجموع الناس ، وجوهر العقد الاجتماعي هو فكرة المساواة والعدل المستمدة من القانون الطبيعي.

2- تعديل الدستور ضرورة قانونية وسياسية : يعتبر الدستور الوثيقة القانونية الأسمى في الدولة ولأن القانون من خصائصه قابلية التعديل ، فانه من الناحية السياسية هو كذلك لان التعديل يضمن موائمة القاعدة القانونية لمختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة زمن صدوره . وفكرة تعديل الدستور من المبادئ الرئيسة التي أعلنتها الجمعية التأسيسية الفرنسية إبان ثورتها الكبرى ، فقد تضمنت المادة الأولى من الباب السابع لدستور 1791 ، والمادة الثامنة والعشرون من إعلان الحقوق عام 1793 " أن حق الأمة في تعديل دستورها حق ثابت لا يمكن النزول عنه ، وأن جيلا معينا لا يمكنه أن يفرض قوانينه ونظمه الدستورية على الأجيال التالية دون أن يكون في مقدور هذه الأخيرة تعديلها أو المساس بها."

3- موضوعات الدستور مترابطة ومتماسكة: إن النصوص الدستورية لا تتعارض أو تتنافر فيما بينها لكنها تتكامل بما تحقق المصلحة العامة وربطها بالقيم العليا التي تؤمن بها الجماعة . وبهذا وجب عند تعديل مادة أو أكثر من النصوص الدستورية النظر في جميع مواد الدستور وأحكامه المختلفة والتي ترتبط بتلك المادة ، وإلا اختل التوازن وانفك الترابط بين أحكامه (سويلم، 2014، الصفحات 24-26) .

4- الديمقراطية: إن الإصلاحات الدستورية تتكامل وظيفيا مع الديمقراطية التي تحقق العدالة وتضمن الحقوق و تكفل الحريات التي يطالب بها الأفراد في كل دول العالم ، فعادة ما تراعي التعديلات الدستورية المطالب الشعبية التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية والمشاركة الحقيقية في الحكم من خلال نظام سياسي يقوم على التعددية الحزبية ويكفل التداول السلمي على السلطة.

أ- إطلاق حرية تكوين الأحزاب والحريات العامة

ب- الارتباط بين الديمقراطية والحرية وسيادة القانون

ت- ضرورة الفصل بين السلطات :إن أول ما ظهر مبدأ الفصل بين السلطات عند الإغريق فقد دعى أفلاطون إلى ضرورة توزيع السلطات العامة في الدولة بين هيئات مختلفة على أن يكو توازن بينها حتى لا تطغى سلطان هيئة على أخرى لنصل إلى مرحلة الاستبداد بالسلطة (العقيلي، 2017 ، صفحة 11).

3.2. الإصلاح الاقتصادي:

إن ضبط مفهوم الإصلاح الاقتصادي تواجهه عدة عقبات موضوعية وعملية أهمها أن عملية الإصلاح تتغير وفقا للتحويلات السياسية والاقتصادية للنسق الدولي و الأنظمة المحلية، فالإصلاحات التي تبنتها الدول خلال ستينيات القرن العشرين في ظل النظام الاشتراكي ، تختلف عن تلك الإصلاحات التي تبنتها الدول نفسها بتوجهها نحو تطبيق آليات السوق في ظل سيادة النظام الرأسمالي ، كما أن مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى دولة معينة يختلف عن دولة أخرى، فمثلا الإصلاح الاقتصادي لدى الصين لا يعتبره صندوق النقد الدولي إصلاحا اقتصاديا .

وبالرغم من تعدد وجهات النظر إلا أنه يوجد تعريف محايد يعرف الإصلاح الاقتصادي على انه عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض أو إزالة الاختلالات المحلية او الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات السياسات العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار . (المقبلي، 2012، صفحة 54)

شهد العالم منتصف الثمانيات من القرن الماضي والى غاية اليوم إصلاحات اقتصادية اتجهت نحو الخصخصة وتفعيل آليات السوق، وارتكزت على التقليل من دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، وتحرير العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، وهذه الإصلاحات هي التي يتم تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . (المقبلي، 2012، صفحة 55) وهذا ما أطلق عليه بعض الباحثين مصطلح التحول الاقتصادي أو الانتقال الذي يستند إلى التمييز بين نظامين الأول تتركز فيه الملكية والإدارة بيد الدولة مع مركزية القرارات والخطة القومية في ظل النظام الاشتراكي ، بينما ينصرف الثاني الذي تم الانتقال إليه إلى تفتيت هذه الملكية وتغيير الإدارة مع كل ما يلحق بها من عمليات تفكيك للمشروعات والمؤسسات والقوانين وإعادة توجيه وتخصيص شاملة للموارد . وهو ما حدث مع الأنظمة المتحولة التي كانت تتبنى النهج الاشتراكي والتي عانت من مستويات متدنية لمعدلات النمو الاقتصادي ووصول محاولات الإصلاح إلى طريق مسدود مما حدى بها الانتقال إلى النهج الرأسمالي .

يركز الإصلاح الاقتصادي على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الأخطاء وتقويم مسار المؤسسات الاقتصادية بهدف تلافي الأخطاء والقضاء على الاختلالات

داخل النظام الواحد من دون المساس بجوهر ذلك النظام ، لكن التحول الاقتصادي لا يكتفي بذلك بل يؤسس لعملية الانتقال من نظام إلى نظام آخر يختلف عنه في كافة مسلماته وأساسه الجوهرية ، وفي ظله يتم التخلي عن مبادئ النظام الأول، والتركيز على مبادئ النظام الجديد ، وعادة ما توصي المؤسسات الدولية الراعية لعملية التحول الدول بإجراءات إصلاحية بهدف تهيئة البيئة الملائمة للتحول .وبذلك يكون مفهوم التحول الاقتصادي اشمل من مفهوم الإصلاح الاقتصادي الذي يكون إما جزءا منه أو حلقة من حلقاته . (الموسوي، 2018، الصفحات 270-281)

إن الإصلاح الاقتصادي يعنى بعملية التغيير التي تزيد من مستويات المعيشة وتحسن الرفاهية وتزيد من المقاومة ضد الصدمات من أجل توفير تحسينات وحلول دائمة وطويلة الأجل. وقد بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في معظم البلدان النامية ، هذه الإصلاحات بهدف تحرير اقتصاداتهما - و الانتقال من بيئة ذات أنشطة حكومية أكبر إلى البيئة التي تعتمد على القطاع الخاص. ركزت معظم سياسات الاقتصاد الكلي على تحرير التجارة الدولية والمحلية ، بما في ذلك تحرير الأسعار الزراعية والتسويق ، وإلغاء الإعانات الزراعية ، وخفض التعريفات التجارية ، وإزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة ، وتحرير نظام سعر الصرف ، وتحرير القطاع المالي وأسعار الفائدة وتوفير حوافز الاستثمار. ([://www.igi-global.com/forms/recommend-to-librarian/244622](http://www.igi-global.com/forms/recommend-to-librarian/244622))

4. العوامل الخارجية وتأثيراتها على عملية الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي:

ساهمت عديد العوامل الخارجية في تبني النهج الإصلاحي في دول المغرب العربي ، ولعل أهم العوامل التي أدت لهذا الإصلاح تلك المتعلقة بالجانبيين السياسي والأمني ، وقبل الخوض في إبراز هذه المحددات لابد من الإشارة إلى صعوبة الفصل بين المجالين السياسي والأمني لشدة الترابط والتداخل بينهما ، ففي كثير من الأحيان يكون أحدهما مسببا للآخر وكذلك العكس.

4.1 . المحددات الأمنية:

تعرضت الافتراضات الواقعية التي تشكل أساسا للدراسات الأمنية للتشكيك فيها لعدد الأسباب أولها الانتهاء المفاجئ للحرب الباردة وبسبب الثورات في أوروبا الوسطى والتي كانت في معظمها سلمية و بسبب فشل الاتحاد السوفييتي في التدخل لإنقاذ امبراطوريته المفتتة وبسبب قراره النهائي في فك الاتحاد ، وبالنسبة لبعضهم فان الاعتداءات على مركز التجارة العالمي وعلى البنتاغون في ايلول / سبتمبر 2001 والحرب التي تلت تلك الهجمات أُنذرت بعودة إلى عالم العلاقات الأمنية الواقعية بالنظر إلى التأكيد المتجدد باستخدام القوة . وقد اعترف الواقعيون البنيويون المعاصرون أمثال جون ميرشايمر John Mearsheimer

تأثير العوامل الخارجية (السياسية و الأمنية) على عملية الإصلاح السياسي في منطقة المغرب العربي
ونظرا إلى تركيزها على الدول فإنه ليس لديها إلا القليل لتقوله على الجهات الفاعلة من غير الدول كالإرهابيين . (سميث، 2016، الصفحات 456-457)
لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إجراءات كثيرة تركزت أغلبها في اتجاهين اثنين أحدهما يكمل الآخر بل في أحيان كثيرة يتشابكان في عديد النقاط :

أ- الاتجاه الصلب والمتمثل في الحرب على الإرهاب والحروب الاستباقية:

الحرب على الإرهاب : تأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بأحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 ، فقد تحطم شعور المواطن الأمريكي بالأمان ، وتعرضت سلامة الأرض الأمريكية للانتهاك أكثر مما تعرضت له في حدث بيرل هاربر ، ففي بيرل هاربر قتل الجنود الذين يحمون الدولة ، أما في مركز التجارة العالمية فقد كان المدنيون التي يفترض من الدولة أن تحميهم هم الضحايا. (سوروس، 2009، صفحة 136، 137)

إن الخطاب الذي ألقاه بوش أمام جلسة مشتركة للكونجرس عشية الأحداث ، أوضح فيه ما وصفه بأنه "حرب عالمية مفتوحة على الإرهاب" وأعلن عن إنشاء مكتب الأمن الداخلي لحماية الولايات المتحدة من الهجمات المستقبلية، وقد طالب حكومة طالبان في أفغانستان بتسليم جميع عناصر القاعدة على أراضيها ، بمن فيهم بن لادن ، وحذر العالم من أنك "إما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين"، وقد استخدمت حكومة الولايات المتحدة مصطلح "الحرب العالمية على الإرهاب" لوصف ردها العسكري بعيد المدى على هجمات الحادي عشر من سبتمبر وإجراءاتها المحلية الشاملة الجديدة لمكافحة الإرهاب (https://www.cfr.org/timeline/how-911-resaped-foreign-policy & Policy) ، ويمكن تعريف الحرب على الإرهاب ، والمعروفة أيضاً باسم الحرب العالمية على الإرهاب ، هي حملة عسكرية دولية أطلقتها حكومة الولايات المتحدة بعد هجمات 11 سبتمبر. في أعقاب المخاوف الأمنية التي أثّرت جراء هذه الأحداث-9-11-war-on-terror/) (https://www.americanheritagemuseum.org/exhibits/9-11-war-on-terror/)

ب- الاتجاه المرن وينضوي تحت هذا الاتجاه مشروعين يتزامن تاريخيا ويتدخلان في أهدافهما و المتمثلان في الشراكة الأمريكية ومشروع الشرق الأوسط الكبير :

1- الشراكة الأمريكية :

يرى هاس hass أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع دول ديمقراطية لان مثل هذه دول تتيح مساحة اكبر للدبلوماسية حتى مع تصور عدم اختفاء الخلافات في العلاقات الدولية بصفة كلية . ويذكر هاس الإدارة الأمريكية في السابق لم تعطي اهتماما كبيرا لمسألة التحول الديمقراطي في الدول العربي لان اهتمامها الرئيس كان منصبا على النفط و محاربة التوسع الشيوعي ، ولكن بعد أحداث 11 من سبتمبر اتضح ان عملية التحول الديمقراطي تكتسي أهمية بالغة لاسيما لتحقيق الهدف الأساس وهو الحرب على الإرهاب . (فؤاد، عدد 12 خريف 2006، صفحة 24)

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية بعيد الحادي عشر سبتمبر على تقديم مقترحات للشروع في إصلاحات داخل الأنظمة العربية متمثلة فيما أطلق عليه " مبادرة الشراكة من أجل التنمية والديمقراطية " والتي طرحها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول متضمنة الخطوات التنفيذية لإجراء الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والتربوية في العالم العربي.

ووفقا لبرنامج كولن باول صنفت النظم العربية إلى أربع مجموعات هي:

أ- مجموعة النظم المطالبة بان تجري الإصلاحات الديمقراطية والتغيير في مجتمعاتها بنفسها ومنها (مصر - السعودية).

ب- مجموعة النظم المطالبة التي يتم فرض الإصلاحات بالقوة العسكرية إن لزم الأمر (سوريا - ليبيا).

أ- مجموعة النظم التي يكتفى فيها بخبراء ومستشارين أمريكيين لدعم عملية التغيير في مجتمعاتها (البحرين - الكويت - المغرب).

د- مجموعة النظم في حالة و الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقبل ببرامج أمريكية محددة (قطر-الأردن - اليمن) (فؤاد، عدد 12 خريف 2006، صفحة 18)

تعزز مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) شراكات بناء وفعالة بين المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهدف التغلب على التحديات المحلية وتعزيز المصالح المشتركة في مجالات الحوكمة التشاركية. والفرص الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي يسعى برنامج (مبيي) لتحقيق هدفين أساسيين

: (<https://mepi.state.gov/ar/about-mepi>)

أولا الحوكمة التشاركية

بحسب المبادرة فان مشاركة المواطنين بشكل أوسع في الحوكمة تضمن عملية صنع قرارات شاملة وعمليات سياسية شفافة ، فضلاً عن أنها تعزز الاستقرار وتقوي ثقة المواطنين في الحكومة. بالإضافة لدعمها المجتمع المدني

تأثير العوامل الخارجية (السياسية و الأمنية) على عملية الإصلاح السياسي في منطقة المغرب العربي

ليتفاعل بشكل فعال مع المسؤولين الحكوميين كي يزيد هؤلاء استجابتهم لحاجات المواطنين في سبيل توجيه مشاركة المواطنين في صنع القرارات . ومن المهام أيضا زيادة مشاركة المواطنين المدنية لتعزيز الشراكة والحوار المفيد مع المجتمع المدني والمسؤولين الرسميين ، كما تسعى لتعزيز قدرة المجتمع المدني على أداء دور الوسيط الموثوق بين الحكومات والمواطنين وعلى توجيه شواغل المواطنين على نحو فعال . وتدعم جهود الحكومات الهادفة إلى زيادة شفافيتها وإمكانية النفاذ إليها ومساءلتها بالإضافة إلى زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات الحكومية وتعزيز مشاركتها المدنية والسياسية .

ثانيا /الفرص الاقتصادية:

تشكل الفرص الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي الأساس لتعزيز الشراكة بين المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات. لدى مبادرة مبيي شراكة مع القطاع الخاص الأمريكي في مجالات اهتمام مشتركة من أجل تدعيم البيئة المواتية للأعمال وريادة الأعمال وتعزيز القوة العاملة بغية المساعدة في إرساء فرص أوسع ، كما أنها تسعى الى تحسين البيئة المواتية للأعمال عن طريق الإصلاح الاقتصادي لا سيما في البلدان النامية ، وتدعم جهود الحكومات الهادفة إلى زيادة الشفافية المالية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. كما أنها تهدف إلى تحسين السياسات والإجراءات الحكومية التي توسّع الفرص أمام رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لأجل تحقيق النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل بالإضافة إلى توطيد مبادرات ريادة الأعمال الاجتماعية التي تبتكر وتموّل وتطبّق حلولاً للمشاكل الاجتماعية وتسهّل تعاونها مع المواطنين والمجتمع المدني والحكومات. وتشجّع على صياغة القوانين التي توسع من نطاق النمو الاقتصادي ، وقد اهتمت بزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية (<https://mepi.state.gov/ar/about-mepi/>) .

2- مشروع الشرق الأوسط الكبير:

الشرق الأوسط الكبير هو مصطلح سياسي تم تقديمه في مارس 2004 في ورقة من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي كجزء من عمل الإدارة الأمريكية التحضيرية لقمة مجموعة الثماني في يونيو 2004 ، للدلالة على منطقة محددة بشكل غامض تسمى "العالم العربي" مع أفغانستان وإيران ، حيث في أواخر أبريل ، قدمت الولايات المتحدة إلى مجموعة الثماني جملة جديدة من المقترحات لمبادرة الشرق الأوسط الكبير (GMEI) التي ستبناها الدول الصناعية الثماني في قمة جورجيا، وتعد هذه المبادرة جزء من "إستراتيجية الحرية للرئيس بوش"

، والتي من خلالها يهدف توسيع الحقوق السياسية والمشاركة السياسية في العالم الإسلامي. وتبني آليات الإصلاح داخل الشرق الأوسط . كما أظهرت قمة مجموعة الثمانية في 2004 إجماعاً حول الأهداف الشاملة لتعزيز الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، وسعت الجهود الأمريكية والأوروبية على حد سواء إلى تعزيز الإصلاح باعتباره أمراً حاسماً لأمنهما وكذلك لاستقرار المنطقة على المدى الطويل ، حيث توجد مصالح حيوية لكليهما على المحك وبالرغم من ذلك توجد اختلافات رئيسية بين التفكير الأمريكي والأوروبي حول أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف . (غفاري، 2018)

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير يعتبر امتداداً لكل المشاريع السابقة الذكر ، فبحسب عديد الباحثين ومن بينهم عاطف الغمري فإن المشروع ذا صلة بين الأمن القومي للغرب و بين دفع مبادئ الديمقراطية و الحرية السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط . (غفاري، 2018، صفحة 1515)

4.2. المحددات السياسية:

تتشترك العديد من المحددات السياسية الخارجية للدفع بالدول العربية لاسيما دول المغرب العربي في تبني الكثير من الإصلاحات تفادياً للآزمات الأمنية التي قد تقع فيها هذه الدول ، وحالة اللااستقرار التي قد تعيشها الأنظمة والشعوب على حد سواء ، ولعل أهم المحددات السياسية التي يمكن التفصيل فيها تلك المرتبطة بالمنطقة الأفرو عربية حيث يفرضي حدوثها في أي دولة إلى انعكاسات مباشرة على بقية الدول.

أولاً/ تداعيات الفشل الدولاتي :

بدأ الاهتمام بمفهوم الدول الفاشلة failed state من قبل الباحثين السياسيين منذ بداية الثمانينات ، إلا ان الترويج السياسي له جاء في خطاب مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في أوائل التسعينات في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة الصومال ، وقد نشرت دورية السياسة الخارجية في عام 1993 مقال بعنوان (إنقاذ الدولة الفاشلة) والذي دعا الأمم المتحدة لفرض الحماية على هذه الفئة من الدول ، وتم توظيف المفهوم في دراسة تناولت الأوضاع في غرب إفريقيا بعنوان " الفوضى القادمة " نشرت في دورية اتلانتك الشهرية عام 1994 .

لا يوجد تعريف جامع شامل مانع لما يعنيه مصطلح الدول الفاشلة، إلا أنه بشكل عام يشير إلى حالة من الإخفاق الوظيفي تعاني منه الدولة تؤدي الى تآكل قدرتها وقدرة نظامها القائم على الحكم بفاعلية وكفاءة، وهو ما ينتج عنه في أكثر حالاته سقوط وانهيار الدولة . (عمرة، 2014، صفحة 19)

تأثير العوامل الخارجية (السياسية و الأمنية) على عملية الإصلاح السياسي في منطقة المغرب العربي
فعلى المستوى الداخلي، فشل الدولة يعني افتقادها للقدرة على السيطرة الفعلية على أراضيها. وعلى المستوى الدولي، يتمثل الفشل في تراجع قدرتها على التفاعل مع الوحدات السياسية . وقد ظهرت عديد المصطلحات المشابهة ومن أمثلتها:

- الدول المنهارة التي تشير الى انهيار هيكل وسلطة الدولة.
 - الدول الهشة وهو توصيف للدول الغير قادرة على أداء وظائفها ويتلزم عدم القدرة هذه بتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.
 - الدول الضعيفة والتي يرجع سبب ضعفها لأسباب هيكلية بنيوية وتعتبر موطناً للتوترات الاثنية والدينية واللغوية والعرقية، التي عادة ما تكون كامنة وتتفجر في هيئة أعمال عنف.
 - الدول الرخوة: استخدم هذا المفهوم الباحث الاقتصادي وعالم الاجتماع G.Myrdal حيث يرى أن دول العالم الثالث تنتمي لهذا المفهوم، حيث تصدر القانون ولا تطبقه اما لوجود ثغرات به، ولانتفاء ثقافة حكم القانون ولتفشي الفساد، ولافتقادها نظام اجتماعي متماسك.
 - الدول المائلة إلى الفشل: وهي الدول غير القادرة أو غير الراغبة في ضمان توفير الأمن والخدمات الأساسية أمريكا والدولة الفاشلة.
 - الدول المعرضة للخطر/ الدول في أزمة: تلك الدول التي تعاني من أزمة أو على وشك اندلاع صراع بسبب غياب الشرعية وفاعلية دور الدولة على مناطق ما على إقليمها .(عمره، 2014، صفحة 25،26)
- تتشابك كل المصطلحات السالفة الذكر مع مفهوم الدولة الفاشلة وتعكس جميعها حالة من الضعف الوظيفي أو الخلل الهيكلي ، وقد تختلف من حيث تركيز كل مصطلح على جانب من جوانب الفشل التي تعيشها كل حالة سواء كانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية . إن حالة الضعف الوظيفي هذه تتركز على مستويين اثنين أولها على المستوى الداخلي ومن مظاهره فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها، تآكل السلطة الشرعية، لدرجة العجز عن اتخاذ قرارات موحدة مع عدم القدرة على توفير الخدمات العامة. أما على المستوى الخارجي فمظهرها الرئيسي في عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.
- يشكل موضوع الفشل الدولاتي بالنسبة لدول المغرب العربي تحدياً سياسياً على مستوى عالي من الأهمية ، يكمن بدرجة أولى في تجنب السقوط في متاهات

الدول الهشة أو الرخوة من خلال تبني عديد الإصلاحات السياسية والاقتصادية لسد الثغرات التي قد تعيشها دول العالم الثالث ولتجاوز كافة التحولات الوطنية والدولية التي تؤثر بشكل أو بآخر على تبني سياسات بعينها من قبل الأنظمة . بالإضافة إلى التصدي لمختلف التهديدات الأمنية و الاجتماعية على رأسها مخاطر الجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية التي تصدرها الدول الفاشلة بحيث تعتبر الدول الإفريقية و العربية الأولى في الترتيب دوليا وفقا لمؤشرات صندوق السلام (Fund For Peace) ومن أمثلتها الصومال ، السودان ، جنوب السودان ، التشاد ، النيجر .. (<https://fundforpeace.org>) ، و بغية تحقيق ذلك لابد من العمل على تفعيل كل الميكانيزمات التي تحقق التحدي الأول .

ثانيا/ موجة الحراك الاجتماعي:

تسعى الدول النامية ، للحفاظ على الكيان السياسي لها بجل مكوناته لاسيما الرسمية منها ، وذلك بغية ضمان استمرارية الأنظمة القائمة في الحكم ، فبالمقارنة مع الدول الديمقراطية نجد أن الحفاظ على الكيان السياسي لها مرهون بالعمل وفقا للآليات الديمقراطية وان استمرارية الأنظمة فيها تكون وفقا للشرعية التي تستمدتها هذه الأنظمة من الشعب.

صدرت تجربة الحراك الاجتماعي في تونس الذي بدأ مع أواخر عام 2010 إلى عديد الدول العربية التي تتشابه أنظمتها السياسية وقد تصل إلى حد التطابق لاسيما في أسس الاستبداد التي تقوم عليه أغلب هذه الأنظمة. وفقا للواقع التاريخي ظل العالم العربي يعيش على هامش الانتفاضات الديمقراطية مع انتهاء الحرب الباردة الإيديولوجية ، التي أعقبتها حالة من اللا استقرار المزدوج ، وذلك بفعل الالتحاق بالعملة الليبرالية من جهة ، ومن جهة أخرى افتقار هذه الأنظمة للوسائل التي تتيح فرصة التحول الديمقراطي . فالعالم العربي ظل يعيش الولايات تحت حكم الأنظمة المستبدة التي اعتبرت الدول ملكا خاصا لها ، فاستغلوا خيراتها واستضعفوا شعوبها، (نحل، 2013) ودار حكامها في فلك التبعية للعالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من ثلاث عقود .

أطلق مصطلح "الربيع العربي" على الاحتجاجات والانتفاضات التي مثلتها الحركات السلمية التي عاشتها معظم الدول العربية وقد اتسم هذا التغيير بنوع من الشمولية والاتساع حيث بدأ بالثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي ، وأطاحت بالرئيس حسني مبارك في مصر ، والرئيس معمر القذافي في ليبيا ، واستمر اتساع هذه الحركات بوتيرة متسارعة شهدت على إثرها المنطقة العربية منعطف جيوسياسي غير مسبوق.

أتاحت الثورات العربية في عام 2011 فرصة للتفاوض على الحقوق والنظر في الإصلاحات المؤسسية اللازمة على مختلف المستويات والقطاعات

تأثير العوامل الخارجية (السياسية و الأمنية) على عملية الإصلاح السياسي في منطقة المغرب العربي
مثل قطاعات الأمن ، والمالية ، والتنظيم ، وتحصيل الإيرادات . وقد زاد التساؤل حول كيفية تطبيق الرقابة المدنية والديمقراطية ومدى أهميتها وقد اختلفت محاولات الإصلاح وما يرتبط بها من مشاكل من دولة إلى أخرى ، مما أدى إلى مخرجات مختلفة . فتح الحراك السياسي والاجتماعي الذي صاحب الثورات العربية عام 2011 الباب للتفكير في أهمية إصلاح مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسات الأمنية- (www.arab-reform.net/publication/institutional-reform-in-the-arab-world-problems-challenges-and-prospects).

الخاتمة:

انطلقت دول المغرب العربي منذ بداية الألفية الثالثة في مسار انفتاح سياسي، برعاية الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد دفعت عديد التحولات التي شهدتها العالم الدول العربية إلى تبني إصلاحات سياسية واقتصادية تتماشى ومصالح الدول الغربية .

وقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية لجملة من المشاريع الأمنية والسياسية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي حاولت من خلالها تجسيد أبعادها الإستراتيجية داخل المنطقة العربية ، حيث تبنت في ذلك أسلوبين أحدهما صلب تمثل في الحرب على الإرهاب وما أطلقت عليه أمريكا الحروب الاستباقية، و الآخر مرن تبنت فيه مشاريع اقتصادية تنموية تهدف للتغيير والإصلاح في دول العالم العربي بطريقة أكثر سلمية ، وبذلك باتت سياساتها رهينة التحولات الدولية و الشروط الخارجية .

إن موجة الثورات التي شهدتها دول المغرب العربي نهاية عام 2010 ومن ثمة الدول العربية أدت إلى ظهور مسارا جديدا في التغيير ، تأثر بالعديد من الأسباب الداخلية والخارجية حيث ساهمت في دعم هذا التحول ، وقد اتسمت تجارب التحول بالاختلاف حيث اتجهت عديد الدول العربية للتغيير بطرق عنيفة ومن أمثلتها على المستوى المغربي ليبيا، في حين مسار التحول في دول أخرى وعلى رأسها تونس كان أكثر سلاسة ومرونة .

قائمة المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

1. www.igi-global.com/forms/recommend-to-librarian/244622, W. i. (s.d.). Consulté le october 24, 2022, sur https://www.igi-global.com/forms/recommend-to-librarian/244622https://fundforpeace.org. 10 october, 2022
2. https://mepi.state.gov/ar/about-mep . 24 october, 2022 : من ،

3. <https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=72391>. (2007, july 23). Consulté le october 10, 2022.
4. <https://www.americanheritagemuseum.org/exhibits/9-11-war-on-terror/>. War on Terrorism. U.S.A: americanheritagemuseum.org.
5. <https://www.cfr.org/timeline/how-911-resaped-foreign-police-2004-2001>How 9/11 Reshaped Foreign Policy 11 .november, 2022
6. Institutional Reform in the Arab World: Problems, C. a., & <https://www.arab-reform.net/publication/institutional-reform-in-the-arab-world-problems-challenges-and-prospects>. (s.d.). *Institutional Reform in the Arab World: Problems* <https://www.arab-reform.net/publication/institutional-reform-in-the-arab-world-problems-challenges-and-prospects>. Consulté le NOVEMBER 22, 2022
7. kriegler, j. (2001). *The Oxford Companion to Politics of the World*. new york: Oxford univercity press.
8. www.arab-reform.net/publication/institutional-reform-in-the-arab-world-problems-challenges-and-prospects. (s.d.). *Institutional Reform in the Arab World: Problems* *Problems, Challenges, and Prospects*. Consulté le november 22, 2022, sur Institutional Reform in the Arab World.

قائمة المراجع باللغة العربية:

9. ابن منظور. (1405هـ). *لسان العرب*. ايران : دار حوزة.
10. أسامة محمد أبو نحل. (2013). *الحراك العربي المعاصر: دراسة سياسية سوسيولوجية* . باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية .
11. إسماعيل حسني. (2017). *مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم: دراسة في أسبابه ومظاهره*. الاردن: مركز معرفة الانسان للدراسات والابحاث.
12. أشرف ابراهيم سليمان. (2015). *مبادئ القانون الدستوري : دراسة موجزة عن القانون الدستوري و النظم السياسية* . القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية .
13. أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي. (2012). ، *الإصلاح السياسي والحكم الراشد*. الأردن: دار حامد للنشر.
14. تيم دان ، ميليا كوركي ، ستيف سميث. (2016). *نظريات العلاقات الدولية : التخصص والتنوع* . بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات.

- تأثير العوامل الخارجية (السياسية و الأمنية) على عملية الإصلاح السياسي في منطقة المغرب العربي
15. جورج سوروس. (2009). عصر اللاعصمة: عواقب الحرب على الإرهاب: عواقب الحرب على الارهاب . السعودية: العبيكان للنشر .
 16. رنا أبو عمرة. (2014). أمريكا والدولة الفاشلة . مصر: دار ميريت .
 17. ضحى غفاري. (2018). القاهرة: أطلس للنشر والانتاج الاعلامي.
 18. عبد الله ثناء فؤاد. (عدد 12 خريف 2006). "الاصلاح السياسي خبرات عربية مصر : دراسة حالة ". المجلة العربية للعلوم السياسية ، 24.
 19. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي. (2018). الليبرالية والأزمات . عمان: داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
 20. علي مجيد العقيلي. (2017). الحدود الدستورية للسلطة التنفيذية في الدساتير المعاصرة . مصر : المركز العربي للنشر والتوزيع .
 21. محمد المقبل. (2012). سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية. الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
 22. محمد علي سويلم. (2014). مبادئ الاصلاح الدستوري : دراسة مقارنة في دساتير العالم المعاصر في ضوء الفقه والقضاء الدستوري . مصر: المكتب الجامعي الحديث .